فصل حكم الاسير بحكم سائر المسلمين في المبيت مالم يفارق فيه فاذا فارق فحكمه

حكم المرتد فاذا عاد مرتدة ولا جبونة فحكمه حكم المفقود فصل في الغرقى والحرقى

اذا ماتوا جميعا ولا يدرى ايهم مات اولا جعلوا كانهم ماتوا معا فلا يرث كل واحد منهم

لوارثه الاحياء ولا يرث بعض الاموات من بعض وهذا هو المختار وقال علي

يرث بعضهم من بعض الا المتجاورين وكل واحد منهم مال صاحبه بمنزلة الاجنبي

ملك الوهاب منه العبد الضعيف المذنب الفقير الخسيف المحتاج الى رحمة ربه اللطيف البكري

الرحيم العليم حسين بن حسن غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما واليه

بمدينة سفاقص احدى مدن افريقية وهو شهر

سنة الاول في وقت العصر وهو

يوم الاحد والتاريخ

١٢١٢

والله اعلم

فانه لا يرث منه والارث لا يدرك كل واحد منهما نفسه ولا شك في بطلانها والذي ذهب

ابو الليث والوجيه في ذلك ان سبب استحقاق كل واحد منهما ميراث صاحبه هو حصول موت

صاحبه وقد رفعنا حيوة كل واحد منهما بيقين فيجب ان يتمسك به وسبب الحرمان موته وهو

مشكوك فلا يثبت الحرمان بالشك الا فيما ورث كل منهما من صاحبه لاجل الضرورة وهي

ان يورث احدهما من صاحبه يتوقف على الحكم بموت صاحبه قبل فلا يتصور ان يرث صاحبه

منه لكن ما ثبت للضرورة لا يتعدى من محلها وفيما عدا ذلك من المال يتمسك فيه بالاصل

الذي ثبت استحقاق كل منهما ميراث صاحبه وشك في احدث او بالعكس ولنا

ان الاستحقاق اذا ثبت بنص بشبوت بالشك وبيانه ان السبب ههنا بقاؤه حيا

بعد موت مورثه وانما يعلم ذلك بطريق الظاهر واستصحاب الحال دون اليقين

اذ الظاهر بقاء ما كان على ما كان عليه وهذا البقاء لانعدام الدليل المزيل للوجود الدليل

المبقي فيجوز باستصحاب الحيوة في بقاء ما كان لا في اثبات امر لم يكن ثابتة في نفي الورث عنه لان استحقاق الميراث من مورثه وايضا قد ظهر الموتان

وعلم السبق فيجعل كانهما وقعا معا فيقدر الكلام حال فقد هههنا يجعل الاخوان

مثلا كانهما ماتا معا فلا يرث احدهما من الاخر كما في صورة اجتماع الموتى حقيقة وقد

روى خارجة ابن زيد عن ابيه انه قال امرني ابو بكر الصديق رضي الله عنه بتوريث اهل اليمامة

فورث الاحياء من الاموات ولم اورث الاموات بعضهم من بعض وامرني عمر رضي الله عنه

بتوريث اهل طاعون عمواس وكانت القبيلة يموت باسرها فورثت الاحياء من

الاموات ولم اورث الاموات بعضهم من بعض وكذا نقل عن علي رضي الله عنه في قتلى الجمل الصفين

فاذا غرق اخوان اكبر واصغر وخلف كل منهما ابنا وبنتا ومولى وترك كل منهما ثمانية

درهما فعندنا يقسم تركة كل واحد منهما فيعطى لام كل منهما سدس تركته وهو حمسة

كل منهما النصف وهو خمسة واربعون وللولاء ما بقي وهو ثلثون وعند علي وابن مسعود

في احدى الروايتين عنهما يحكم بموت الاكبر اولا فيقسم تركته فللام السدس عشر واحد و

للابنة النصف خمسة واربعون وللاصغر ما بقي ثلثون وهو ثلثون وعند علي وابن مسعود

كذلك وقد بقي من تركة كل منهما ثلثون ثم يحكم بموت الاصغر فيقسم تركته

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)